

Distr.: General  
9 November 2015  
Arabic  
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الرابعة والعشرون  
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*

النيجر

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101215 101215 GE.15-19508 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة
٤	.....	أولاً- المنهجية والعملية التشارورية
٤	.....	ثانياً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان
٧	.....	ثالثاً- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
٨	.....	رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية
١٠	.....	خامساً- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان
١١	.....	سادساً- متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل
		سابعاً- مساهمة المجتمع الدولي والإقليمي في متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الأولى
٣٦	.....	من الاستعراض الدوري الشامل
٣٦	.....	ثامناً- الإنجازات وأفضل الممارسات
٣٧	.....	تاسعاً- الصعوبات والمعوقات
٣٧	.....	عاشراً- التجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان
٣٨	.....	حادي عشر- الأولويات والمبادرات والالتزامات
٣٨	.....	ثاني عشر- التطلعات في مجال تعزيز القدرات والمساعدة التقنية
٣٩	.....	الخاتمة

## مقدمة

١- تقدم جمهورية النيجر إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرها الوطني لأجل الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٢٥١/٦٠ ولقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦ ولمقرره ١١٩/١٧.

٢- وبنبغي الإشارة إلى أن النيجر تلقى في الجولة السابقة ١١٢ توصية قبلت منها ١١٠ توصيات ورفضت منها اثنتين. ويواصل البلد جهوده لتحسين حالة حقوق الإنسان فيه منذ استعراض التقرير المتعلق به. ويهدف الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في تلك المناسبة، وضع النيجر بدعم من الشركاء التقنيين والماليين خطة عمل لفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ من أجل تنفيذ التوصيات والالتزامات الطوعية الناتجة عن الاستعراض الدوري الشامل. وأجري تقييم تنفيذ خطة العمل عن طريق صياغة تقرير منتصف المدة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي أتاح رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة.

٣- وبصفة عامة، نُفذت غالبية التوصيات، وخاصة تلك المتعلقة بالتصديق على الصكوك في مجالات القانون والعدالة وسيادة القانون ومكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة الرق والحق في الغذاء والحق في التعليم والحق في الصحة وحقوق الطفل. وأسفر التقدم المحرز عن اعتماد عدة تدابير تشريعية أو مؤسسية أو اقتصادية أو تدابير أخرى. ومع ذلك، فإن مجالات أخرى مثل حقوق المرأة وحقوق الجيل الثالث لا تزال تواجه صعوبات إما بسبب الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لضمان فعالية تنفيذها أو بسبب القيود الاجتماعية والثقافية.

٤- ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ويتألف التقرير من ١١ جزءاً. ويصف الجزء الأول المنهجية المعتمدة. ويقدم الجزء الثاني معلومات عامة عن تطور الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان منذ المرحلة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. ويستعرض الجزء الثالث التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية. ويتطرق الجزء الرابع إلى التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويقدم التقرير بعد ذلك، على شكل جدول، معلومات عن متابعة التوصيات وتنفيذها. ويتناول كل من الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع، على التوالي، إسهام المجتمع الدولي والإقليمي في متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، والتقدم المحرز والممارسات الجيدة، والصعوبات والمعوقات، والتجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ومن ثمّ، يحدد التقرير أولويات النيجر ومبادراته والتزاماته في مجال حقوق الإنسان. وختاماً، يصف التقرير تطلعات البلد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية.

## أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

- ٥- أعدت هذا التقرير اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بتحرير تقارير النيجر إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، وقد أنشئت هذه اللجنة عام ٢٠١٠ وتتألف من ٢٥ عضواً يمثلون عشر وزارات تنفيذية.
- ٦- واعتمدت اللجنة المشتركة، لغرض صياغة هذا التقرير، عملية تشاركية وشاملة جرت على عدة مراحل، وهي: اجتماعات لتحديد الأهداف، وإعداد جدول زمني للعمل وتوزيع المهام، وتبادل تقني مع ممثلين عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمعهد الدائم لحقوق الإنسان. وقبل بدء المرحلة الأولى من صياغة التقرير، استشيرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. وشاركت هذه الجهات لاحقاً في حلقة العمل الوطنية لتصديق التقرير بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعُرض التقرير على الحكومة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لأجل اعتماده وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

## ثانياً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

### الإطار المعياري

- ٧- لقد حقق النيجر، منذ الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، إنجازات هامة في مجال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وعزز إطارها القانوني الوطني.

### ١- التصديق على الصكوك الدولية

- ٨- صادق النيجر في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ على عدد من الصكوك الدولية يرد ذكرها في الفصل الثالث الفقرات ١(ب) و(ج) و(د) في الجدول الذي يبيّن تنفيذ التوصيات.

### ٢- الإطار المعياري الوطني

- ٩- تجدر الإشارة إلى اعتماد العديد من التشريعات ومنها:
- القرار الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص؛
  - القانون المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١١، والقاضي بإنشاء أمانة المظالم في النيجر، وقد عدّل هذا القانون واستكمل بالقانون رقم ٢٠١٣-٣٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
  - القانون المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي يحدد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتكوينه وتنظيمه وطريقة عمله؛

- القانون المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي يحدد القواعد المطبقة بشأن المساعدة القانونية والقضائية، وينشئ مؤسسة حكومية ذات طبيعة إدارية تسمى "الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية"؛
- القانون المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي يحدد القواعد التي تعمل محكمة العدل العليا وفقاً لها والإجراءات الواجب اتباعها أمامها؛
- القانون المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، الذي يحدد مهام محكمة تدقيق الحسابات وتكوينها وتنظيمها وعملها؛
- القانون المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، القاضي بإنشاء مؤسسة حكومية ذات طابع اجتماعي تحت اسم "المرصد الوطني للعمالة والتدريب المهني"؛
- القانون المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي حدّد طريقة تنظيم وعمل المحكمة الدستورية والإجراءات الواجب اتباعها أمامها؛
- القانون المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، الذي يحدّد تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها ومهامها وسير عملها؛
- القانون المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، المتعلق بقانون العمل في جمهورية النيجر؛
- القانون المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، القاضي بإنشاء مؤسسة عامة ذات طابع اجتماعي تحت اسم "صندوق التقاعد المستقل في النيجر"؛
- القانون المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي يحدد تشكيل مجلس الدولة وتنظيمه ومهامه وعمله؛
- القانون المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي يحدد تشكيل محكمة النقض وتنظيمها ومهامها وعملها؛
- القانون الأساسي المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي ينظم الولايات القضائية في جمهورية النيجر ويحدد اختصاصاتها، وقد عدّل واستُكمل بالقانون رقم ٢٠١٣-٢٩ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
- القانون المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بشأن قانون الجنسية النيجرية؛
- القانون المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بشأن محاكم الأحداث؛
- القانون المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، المتعلق بتهرب المهاجرين؛
- المرسوم المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي يحدد طرائق توزيع المنح الدراسية؛

- المرسوم المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بشأن اعتماد سياسة وطنية للضمان الاجتماعي؛
- المرسوم المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن تحديد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية؛
- المرسوم المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، بشأن تنظيم اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص وتشكيلها وطريقة عملها؛
- المرسوم المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، بشأن تنظيم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتشكيلها وطريقة عملها؛
- المرسوم المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن الحد الأدنى للأجور بحسب الفئات المهنية للعمال الخاضعين للاتفاقية الجماعية المشتركة بين المهن؛
- المرسوم المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن الحد الأدنى للأجر المهني المضمون في الساعة؛
- المرسوم المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٢-٢٠١٥؛
- المرسوم المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، القاضي باعتماد وثيقة السياسة الوطنية للتنشئة المتكاملة للطفولة المبكرة في النيجر وخطة عملها. وتخصّ هذه السياسة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر وثمان سنوات؛
- المرسوم المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، بشأن اعتماد الوثيقة الإطارية المتعلقة بحماية الأطفال في النيجر وخطة عملها؛
- المرسوم المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بشأن تحديد إجراءات عمل اللجان المشتركة المكلفة بالتوفيق في تسوية المنازعات بين المزارعين ومربي الماشية؛
- المرسوم المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بشأن الطرائق العملية لإجراء الجرد الوطني للموارد والمناطق الرعوية؛
- المرسوم المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بشأن معايير وإجراءات إثبات العُسر من أجل الانتفاع من المساعدة القانونية؛
- المرسوم المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، بشأن تحديد سلطات الهيئة العليا لتوطيد السلام وبيان تنظيمها وطريقة عملها؛
- المرسوم المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الذي اعتمد خطة العمل لتنفيذ السياسة الوطنية للعدل وحقوق الإنسان.

## ثالثاً - المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

- ١٠ - المحكمة الدستورية: أنشئت عام ٢٠١٢، ولها اختصاص النظر في المسائل الدستورية والانتخابية.
- ١١ - محكمة النقض: أنشئت عام ٢٠١٣، وهي أعلى المحاكم درجة في الجمهورية في المسائل القضائية.
- ١٢ - مجلس الدولة: أنشئ عام ٢٠١٣، وهو أعلى المحاكم درجة وبيت في المسائل الإدارية. وهو يقضي ابتدائياً ونهائياً في قضايا سوء استعمال السلطة من جانب السلطات الإدارية وكذلك في الطعون التي تقدّم في تفسير وتقييم مشروعية القرارات الإدارية.
- ١٣ - محكمة العدل العليا: أنشئت عام ٢٠١١، ولها الاختصاص في محاكمة رئيس الجمهورية في حال قيامه بأعمال تصنّف من الخيانة العظمى أثناء ممارسته لمهامه. وتمارس هذه المحكمة اختصاص محاكمة أعضاء الحكومة على ارتكابهم أفعال تُعتبر جرائم أو جنحاً أثناء أدائهم لمهامهم أو في سياق أدائهم لمهامهم.
- ١٤ - محكمة تدقيق الحسابات: أنشئت عام ٢٠١٢، وهي أعلى محكمة لمراقبة المالية العامة. وتضطلع بصلاحيات قضائية وتمارس اختصاص المراقبة، وكذلك اختصاص إسداء المشورة.
- ١٥ - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: أنشئت عام ٢٠١٢، وهي سلطة إدارية مستقلة تناط بها مهام الإشراف على تعزيز الحقوق والحريات المكرسة في الدستور وضمان فعاليتها.
- ١٦ - المجلس الأعلى للإعلام: أنشئ عام ٢٠١٢، وهو سلطة إدارية مستقلة مسؤولة عن تأمين وضمان حرية واستقلال وسائط الإعلام السمعية البصرية والصحافة المطبوعة والإلكترونية وفقاً للقانون.
- ١٧ - مكتب أمين المظالم: أنشئ في آب/أغسطس ٢٠١١، وهو سلطة مستقلة تتلقى، بموجب شروط يحددها القانون، المطالبات المتعلقة بعمل إدارات الدولة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة وكل الهيئات الأخرى التي تضطلع بمهام الخدمة العامة، في علاقاتها مع المواطنين. وقد عُدل هذا القانون واستُكمل عام ٢٠١٣.
- ١٨ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: أنشئ عام ٢٠١١، ويساعد رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدلي برأيه في مشروعات ومقترحات القوانين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باستثناء القوانين المالية.
- ١٩ - اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص: أنشئت عام ٢٠١٢، وهي الهيئة التي تحرك السياسات والبرامج المتعلقة بمنع الاتجار بالأشخاص وتضع تصوراً لها وتبلورها.

- ٢٠- الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص: أنشئت عام ٢٠١٢، وهي البنية التشغيلية المكلفة بتنفيذ وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدها اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن تنفيذ خطة العمل ذات الصلة.
- ٢١- الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية: أنشئت عام ٢٠١١، وتمثل مهمتها في توفير المساعدة القانونية والقضائية لفئات محددة من الأشخاص ضعفاء الحال وللذين يفتقرون إلى الدخل اللازم لتغطية تكاليف المحاكمة.
- ٢٢- الهيئة العليا لتوطيد السلام: أنشئت عام ٢٠١١، وكلفت بمهمة "تعزيز روح السلام والحوار بين مختلف المجتمعات المحلية في البلد والحفاظ على جو من الثقة المتبادلة والتسامح والاحترام تحقيقاً لإرادة مشتركة في العيش معاً".
- ٢٣- مكتب المفوض السامي لمبادرة نون ٣ (نحن النيجريون نطعم النيجريين): أنشئ المكتب عام ٢٠١٢، ولا بد أن يمكّن النيجر من إحداث نقلة نوعية في الاستثمار في قطاع التنمية الريفية كما في القطاعات ذات الصلة بالمواد الغذائية الزراعية وبتجارة المنتجات الزراعية الحرجية الرعوية المحلية.
- ٢٤- الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة: أنشئت عام ٢٠١١، وأنيطت بها مهمة متابعة البرنامج الحكومي لمكافحة الفساد وتقييمه، إضافة إلى تلقي البلاغات التي تردّها بشأن ممارسات أو أفعال أو جرائم فساد ومخالفات مشابهاً، وجمعها في وحدة مركزية والاستفادة منها، كما أنيطت بها مهمة إجراء دراسات أو تحقيقات واقتراح جميع التدابير القانونية والإدارية والعملية لمنع الفساد وحصره، وتحديد أسبابه واقتراح تدابير من شأنها أن تقضي على الفساد في جميع مؤسسات الخدمات العامة وشبه العامة على السلطات المختصة، وتنفيذ أي مهام أخرى يسندها إليها رئيس الجمهورية.

## رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية

- ٢٥- لقد شهدت الحقوق المدنية والسياسية تطوراً ملحوظاً منذ عام ٢٠١١. وقد عقد النيجر عام ٢٠١٢، في سياق تحسين الوصول إلى العدالة، المجالس العامة للعدالة التي أدت إلى وضع سياسية وطنية للعدالة وحقوق الإنسان وخطة عمل لفترة عشر سنوات ٢٠١٦-٢٠٢٥.
- ٢٦- وإضافة إلى ذلك، أحرز النيجر تقدماً كبيراً نحو تعزيز حرية الصحافة وحمايتها، وخاصة بتوقيع رئيس الجمهورية إعلان "تيبيل ماونت"، الذي يحظر الحكم بالسجن على أي صحفي لسبب يتعلق بممارسته مهنته. وفي سبيل تعزيز قدرة وسائل الإعلام الخاصة، زادت الدولة المبلغ المالي الذي تقدمه إلى صندوق مساعدة وسائل الإعلام المطبوعة والذي يوزع سنوياً بين مختلف وسائل الإعلام وفقاً لمعايير محددة مسبقاً تحت إشراف المجلس الأعلى للإعلام. وقد سمحت هذه



التدابير المختلفة للنيجر بأن تشغل، منذ عام ٢٠١١، المرتبة ٢٩ من أصل ١٧٩ بلداً، بحسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تضعه هيئة "مراسلون بلا حدود".

٢٧- وبذل النيجر جهوداً لمكافحة الرق والاتجار بالأشخاص. إضافة إلى إضفاء الصبغة الدستورية على حظر الرق (المادة ١٤)، كلّف النيجر جمعيات ذات المنفعة العامة المنخرطة بحكم نظامها الأساسي في مكافحة الرق بمهمة تقديم الطعون إلى المحاكم للحصول على تعويضات عن حالات استرقاق. وبالمثل، أنشأت الحكومة الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر بغية مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص بمزيد من الحزم. وقد أشادت المقررة الخاصة المعني بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابها وعواقبها، بجهود النيجر في هذا الصدد، وذلك في تقريرها عن البعثة التي أجرتها عام ٢٠١٤.

٢٨- وفيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، تتشكل الأحزاب السياسية وتجمعات الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات أو اتحادات الجمعيات وتمارس أنشطتها بحرية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

٢٩- أما الحق في الأمن، فيكفل عن طريق تعبئة قوات الدفاع والأمن وإنشاء وحدات خاصة للتغلب على التحديات الناشئة عن مساحة البلد الشاسعة وسهولة اختراق الحدود. وبهدف احتواء خطر الإرهاب، وضع النيجر الإطار المؤسسي لمكافحة الإرهاب، والمكوّن بشكل أساسي من مجلس الأمن الوطني والمركز القانوني لمكافحة الإرهاب والجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب. ورغم اتخاذ جميع هذه التدابير، أصبح النيجر، منذ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، هدفاً مباشراً لجماعة بوكو حرام التي أسفرت هجماتها عن خسائر في الأرواح.

٣٠- وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، تجدر الإشارة إلى أن النيجر من البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام، فقد خفف أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة. وسجّلت آخر حالة إعدام عام ١٩٧٦. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة منذ عام ٢٠١٠ عدّة إجراءات ترمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وستناقش هذه الإجراءات في الردود على التوصيات ٧٨-٢١ إلى ٢٨.

٣١- وقد أحرز تقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والعمل والغذاء.

٣٢- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، نفذت الحكومة سياسات عامة تهدف إلى إلغاء الرسوم المدرسية للتعليم الابتدائي أو خفضها. وقد تم ذلك عبر منح الكتب المدرسية مجاناً لطلاب المرحلتين الأساسيتين ١ و ٢، وافتتاح مطاعم في المدارس المتنقلة، ووضع خطة استراتيجية للتغذية في المدارس من أجل تشجيع الأهل الأشد فقراً على تسجيل أطفالهم في المدارس وكفالة استمرارهم فيها. وستناقش هذه الإجراءات بالتفصيل في الردود على التوصيات ٧٦-٧١ إلى ٧٤.

٣٣- وبغية تحسين صحة السكان، نفذ النيجر "خطة التنمية الصحية" عن طريق وضع استراتيجيات محددة لمواضيع معينة مثل الرعاية الصحية المجانية والحد من وفيات الأمهات والمواليد والأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ساهم في تحسين صحة الأم والطفل إلى حد كبير تقديم الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون الخامسة وللنساء، ولا سيما الاستشارات السابقة للولادة وعمليات الولادة القيصرية وتنظيم الأسرة والعلاج المجاني لأنواع السرطان التي تصيب النساء وكذلك لناسور الولادة وفيروس نقص المناعة البشرية. وستناقش هذه الإجراءات بالتفصيل في الردود على التوصية ٧٦-٧٠.

٣٤- ومن أجل إعمال الحق في الغذاء المكرس في الدستور، اعتمد النيجر استراتيجية جديدة سميت مبادرة "نحن النيجريون نطعم النيجريين"، التي مكّنت تنفيذها البلد من أن يحقق الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف. وحاز البلد نتيجة هذا الأداء المتميز على جائزة من منظمة الأغذية والزراعة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

٣٥- وفيما يتعلق بالحق في العمل والحقوق ذات الصلة، فقد نصّت عليها المادة ٣٣ من الدستور. وقد أعاد قانون العمل وقانون الخدمة المدنية العامة الجديان تأكيد الحقوق النقابية المعترف بها لعمال القطاعين العام والخاص. ونفذت عدة تدابير أخرى يرد ذكرها في الردود على التوصيات من ٧٦-٤٧ إلى ٤٩ وعلى التوصية ٧٦-٥٢.

٣٦- أمّا بالنسبة للحقوق الفئوية، لوحظ بذل جهود تستحق الثناء في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية عبر تعديل قانون الحصص (رفع النسبة المئوية للنساء في المناصب الانتخابية من ١٠ إلى ١٥ في المائة) وفي المجال الاقتصادي عبر تنفيذ عدد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لزيادة الدخل المادي للنساء.

٣٧- وفيما يتعلق بالأطفال، تم تعزيز التشريعات التي تحمي حقوقهم واعتمدت عدة سياسات لتنفيذها مثل السياسة الوطنية للتنشئة المتكاملة للطفولة المبكرة في النيجر والوثيقة الإطارية لحماية الطفل.

٣٨- وبالنسبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، تجدر الإشارة أساساً إلى اعتماد سياسة وطنية للحماية الاجتماعية ووضع إطار تنظيمي لتحسين الرعاية المولاة لهاتين الفئتين المعنيتين.

## خامساً- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٣٩- أشار النيجر، في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، إلى استعداداه للتعاون مع الآليات التي وضعتها هيئات المعاهدات. وأعرب عن هذا الالتزام في الرسالة

المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، التي وجهها وزير العدل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ووجهت فيها الحكومة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة دعوة دائمة لزيارة النيجر بطلب منهم أو بناء على مبادرة من السلطات الوطنية. وفي هذا الصدد، زارت النيجر عام ٢٠١٤ المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه. وقد كان للنيجر دور نشيط في عرض التقرير الذي قدّمته المقررة الخاصة عن بعثتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أثناء انعقاد الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. ويقدم الرد على التوصيات ٧٦-١٧ و ١٨ و ٧٨-١٢ المزيد من التفاصيل حول التعاون مع هيئات المعاهدات.

## سادساً- متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

٤٠- يبين الجدول أدناه، بحسب الموضوع، التدابير والجهود التي قام بها النيجر خلال السنوات الأربع الماضية لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	تأثير التدابير الرامية إلى تنفيذ التوصيات والالتزامات	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل دائم)
أولاً- السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الوطنية					
ألف- السياسات والاستراتيجيات الوطنية					
١- التوعية والتثقيف والتدريب قيد التنفيذ بشأن حقوق الإنسان (التوصيات ٧٦-١٠ و ٢٥ إلى ٢٦ و ٢٩ إلى ٣٠)		<ul style="list-style-type: none"> <li>حملات توعية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وظاهرة الوهايا (بيع الفتيات اليافعات)؛</li> <li>التثقيف بحقوق الإنسان والتدريب عليها والتوعية بها، وُضع برنامج لإدماج حقوق الإنسان في التعليم ونقّذ؛</li> <li>برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان موجهة للقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛</li> <li>حملات توعية وتدريب، بشأن ظاهرة الوهايا (بيع الفتيات اليافعات) والممارسات الشبيهة الأخرى، موجهة إلى القضاة وقوات الدفاع والأمن والزعماء التقليديين نظمتها الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>بث ٣١٦ ١١ رسالة عبر الإذاعة والتلفزيون عن حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر و/أو القسري؛</li> <li>تدريب ٥٠ من محرري المناهج الدراسية؛</li> <li>تصميم وحدات تدريبية للمعلمين في مجال حقوق الإنسان؛</li> <li>تعميم مراعاة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية؛</li> <li>عشر دورات توعية وتدريب في مجال حقوق الإنسان موجهة إلى ٢٨٤ قاضياً و ٩٨ من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛</li> <li>إعداد دراسة عن ظاهرة الوهايا (بيع الفتيات اليافعات)، وتوعية الفئات المستهدفة بخصوص هذه الممارسة؛</li> <li>مؤتمران عن ظاهرة الوهايا (بيع الفتيات اليافعات) عام ٢٠١٤.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة السكان والتهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة التعليم الابتدائي ومحو الأمية وتعزيز اللغات الوطنية والتربية المدنية، وزارة التعليم الابتدائي ومحو الأمية وتعزيز اللغات الوطنية والتربية المدنية، وزارة الداخلية	طويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
٢- خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان (التوصيتان ٧٦-٨ و٧٦-٩)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>اعتماد السياسة الوطنية للعدالة وحقوق الإنسان وخطة عملها للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛</li> <li>اعتماد برنامج للتثقيف بالمواطنة وحقوق الإنسان؛</li> <li>إعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطة استراتيجية لفترة أربع سنوات.</li> </ul>	لا يمكن تقييم أثر هذه التدابير إلا بعد تنفيذ هذه البرامج.		
باء- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان					
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من ٧٦-٥ إلى ٧)	توصية أُجريت	<ul style="list-style-type: none"> <li>أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة شبه قضائية، وفقاً للمادة ٤٤ من الدستور.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هيئة تؤدي عملها وتمثل لمبادئ باريس؛</li> <li>التقرير المرحلي المقدم إلى الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٣؛</li> <li>تسع بعثات ميدانية لزيارة كافة مناطق البلد، ومن حملتها أماكن الاحتجاز؛</li> <li>تم، في عام ٢٠١٣، استلام ٢٧ شكوى والنظر فيها؛</li> <li>جهوز الخطة الاستراتيجية لفترة أربع سنوات ٢٠١٤-٢٠١٧.</li> </ul>	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	دائم
ثانياً- الحكومة (الديمقراطية والانتخابات والنظام القضائي والشفافية ومكافحة الإفلات من العقاب)					
ألف- الديمقراطية والانتخابات					
الديمقراطية والانتخابات (٧٦-١٦)	توصية أُجريت	<ul style="list-style-type: none"> <li>التقيد بالجدول الزمني المحدد لإعادة الديمقراطية إلى نصابها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستفتاء الدستوري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛</li> <li>الانتخابات البلدية والإقليمية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛</li> </ul>	وزارة العدل، المحكمة الدستورية، اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وزارة الداخلية	قصير

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
			<ul style="list-style-type: none"> <li>الانتخابات التشريعية بالتزامن مع الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١</li> <li>الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١.</li> </ul>	والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية	
باء- النظام القضائي					
١- التعذيب (من ٧٦-٢٣ إلى ٢٤ و ٥٦)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>تخطر المادة ١٤ من الدستور أي فعل من أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛</li> <li>يخضع موضوع التعذيب، كما ذُكر في التقرير السابق (الوثيقة A/HRC/17/15/Add.1)، للمشاورة بقصد اعتماد قانون بهذا الشأن.</li> </ul>	مشروع القانون الذي يجرم التعذيب قيد الاعتماد.	وزارة العدل، الجمعية الوطنية	قصير
٢- الاتجار بالبشر (من ٧٦-٤٧ إلى ٤٩ و ٥٢)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية؛</li> <li>التصديق على الاتفاقيتين ١٨٢ و ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية. وقد أدرجت أحكام هاتين الاتفاقيتين في قانون العمل عبر القانون الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛</li> <li>اعتماد خطة عمل اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩</li> <li>جرت المقاضاة على ١٤٢ حالة من حالات الاتجار بالبشر عام ٢٠١٤؛</li> <li>نظمت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عشر دورات تدريبية لفائدة ٣١٥ من الناشطين</li> </ul>	اعتماد خطة عمل اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩	وزارة العدل (اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، والوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص) وزارة العمالة والعمل والضمان الاجتماعي	دائم

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>وينص قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص على إنشاء صندوق خاص لتعويض الضحايا؛</li> <li>وعقدت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص دورات تدريبية للفاعلين في مجال مكافحة الاتجار؛</li> <li>حملات للتوعية بالقانون المتعلق بالاتجار بالأشخاص ولنشره.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الفاعلين في مكافحة الاتجار بالأشخاص؛</li> <li>نظمت الوكالة ١٦ دورة للتوعية والتدريب لفائدة القضاة وضباط قوات الدفاع والأمن والزعماء التقليديين ومذيعي البرامج في الإذاعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.</li> </ul>		
٣- الرق (من ٧٦-٣٧ إلى ٤٦)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكريس حظر الرق في الدستور (المادة ١٤)؛</li> <li>اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من جرائم، بما فيها الرق، في عام ٢٠١٤.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تمت مقاضاة مرتكبي الاتجار بالأشخاص والعبودية في ١٣٩ حالة.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل	دائم
٤- عقوبة الإعدام (من ٧٨-٢١ إلى ٢٨)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ التصويت لصالح القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعو فيه إلى وقف اختياري عالمي لعقوبة الإعدام في عام ٢٠١٤؛</li> <li>يشار إلى التعليقات التي أبدت بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها الحكومة بعد النظر في تقرير الجولة الأولى من</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحقق أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة من قبل رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بمناسبة وطنية معينة.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، رئيس الجمهورية، المحكمة الدستورية	متوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل دائم)
		الاستعراض الدوري الشامل (doc. A HRC/17/15/Add.1) الفقرات من ١٠ إلى ١٤)			
٥- قانون الرعي (٧٦-٤)	قيد التنفيذ	تعزيز الإطار القانوني	اعتماد مرسومين عام ٢٠١٣، يحدد أولهما طرائق عمل اللجان المشتركة المسؤولة عن التوفيق في تسوية المنازعات بين المزارعين والرعاة، ويحدد ثانيهما الطرائق العملية لإعداد قوائم الجرد الوطنية للمناطق والموارد الرعوية.	وزارة الثروة الحيوانية، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة العدل	متوسط وطويل
٦- حقوق المرأة والطفل (٧٦-١٣)	قيد التنفيذ	تعزيز الإطار القانوني، تحسين مشاركة النساء في المناصب الانتخابية؛ ضمان امتثال القوانين لأحكام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.	• قانون الحصص الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ • القانون المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بشأن الجنسية النيجرية؛ • القانون المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي يحدد اختصاصات الولايات القضائية الخاصة بالأحداث وسلطاتها وعملها.	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العدل	قصير
جيم- الإفلات من العقاب					
١- أحكام عامة (٧٦-٥٥ و٥٧)	قيد التنفيذ	تعزيز الإطار المؤسسي اللازم لمكافحة الإفلات من العقاب.	• إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة؛ • إنشاء مكتب المعلومات والمطالبات ومكافحة الفساد واستغلال النفوذ، وتزويده بخط أخضر.		طويل



التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
٢- التعذيب (٧٦-٥٦، ٧٨-٣٠)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تجري عملية تنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية بهدف تعريف التعذيب بوصفه جريمة قائمة بذاتها؛</li> <li>• تتم الملاحقة في قضايا التعذيب المعروضة على الولايات القضائية دائماً تحت مسميات جرائم أخرى موصوفة في القانون الجنائي.</li> </ul>	يجري اعتماد مشروع القانون الذي يجرم التعذيب.	وزارة العدل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة الدفاع الوطني	دائم
٣- المنازعات بين الرحل والمستقرين (٧٦-٥٤)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ السياسة الوطنية لمنع نشوب المنازعات الريفية وإدارتها؛</li> <li>• إنشاء مديرية منع نشوب المنازعات الريفية وإدارتها، التابعة لوزارة الثروة الحيوانية، في عام ٢٠١١؛</li> <li>• عموماً، تُحل المنازعات بين المزارعين والرعاة عن طريق التوفيق. وفي حالة المساس بالسلامة البدنية لشخص ما أو وقوع قتل، تعرّض القضية على المحاكم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسيس الجهات الفاعلة في ٢٨ جماعة في منطقتي دوسو وتاهوا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣؛ بعثة لإنشاء مراكز لإدارة المنازعات في ١٧ مقاطعة في مناطق تيلايري ودوسو وتاهوا ومارادي وزيندر، وبعثة لإدارة النزاعات المتصلة بإدارة منابع المياه والأراضي في منطقة تيلايري عام ٢٠١٥؛</li> <li>• بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالحقول الزراعية والأماكن العقارية بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤: سُجلت ٢٨٩٩ قضية؛ وشُطبت ٤٤ قضية؛ وحصل التوفيق بين المتنازعين في ١٢٠ قضية؛ ونظر في الأسس الموضوعية لما مجموعه ٧٩٥ قضية.</li> </ul>	وزارة الثروة الحيوانية، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة العدل	دائم

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
دال- آليات مساعدة الضحايا					
١- الرق (٧٦-٥٠)	قيد التنفيذ	توحيد إجراءات تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر؛ وإنشاء آليات لإعداد المراجع.	يجري التفكير في استحداث آليات لمساعدة الضحايا.	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العدل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية	طويل
٢- العنف الجنسي (٧٨-٣٣)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• منع العنف الجنسي ومعاقبة مرتكبيه؛</li> <li>• تقديم الرعاية الطبية النفسية والاجتماعية للضحايا؛</li> <li>• وضع إطار تشاوري للأطراف الفاعلة في التصدي لأشكال العنف القائمة على نوع الجنس؛</li> <li>• إطلاق حملات توعية من أجل تغيير العقلية؛</li> <li>• يجري العمل على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس؛</li> <li>• إعداد دراسة بشأن حجم العنف القائم على نوع الجنس والعوامل المحددة له.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• جرت ملاحقة ٩٢٧ حالة من حالات العنف الجنسي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤؛</li> <li>• تلقى ١٢٨ من ضحايا العنف المساعدة من منظمات المجتمع المدني في عام ٢٠١١؛</li> <li>• اضطلع ١٠٩٧ شخصاً، تدرّبوا في منظمات المجتمع المدني، بمهمة توعية وتثقيف مجتمعاتهم المحلية عام ٢٠١١؛</li> <li>• بلغ عدد الأشخاص الذين جرت توعيتهم ٣٢٠٠ شخصاً أثناء حملة الستة عشر يوماً من النشاط المناهض للعنف ضد المرأة والطفل لعام ٢٠١١ في نيامي وتيلابيري وديفا.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، منظمات المجتمع المدني	دائم

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
هاء- الشفافية والإدارة الرشيدة للشؤون العامة	الشفافية والإدارة الرشيدة للشؤون العامة (٧٦-١٥)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• محكمة تدقيق الحسابات؛</li> <li>• إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة؛</li> <li>• إنشاء الخلية الوطنية لتجهيز المعلومات المالية؛</li> <li>• مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛</li> <li>• تعدد أجهزة التفتيش على الخدمات العامة؛</li> <li>• اعتماد قرار في آب/أغسطس ٢٠١١ يتضمن ميثاق الاطلاع على المعلومات العامة والوثائق الإدارية؛</li> <li>• إنشاء مجمع اقتصادي وقضائي في عام ٢٠١٥.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إصدار محكمة تدقيق الحسابات ثلاثة تقارير بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥؛</li> <li>• عالجت الخلية الوطنية لتجهيز المعلومات المالية ١٥ ملفاً بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤؛</li> <li>• وبوشرت ٥٦ ملاحقة قضائية في حق محتلسي الأموال العامة، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤؛</li> <li>• نشرت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تقاريرها سنوياً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤؛</li> <li>• نُفذت ٧٦ بعثة لرصد تنفيذ طلبيات عامة، وافتتحت تسعة تحقيقات إدارية ضد شركات حكومية وضد مكاتب ومشاريع وبرامج في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥.</li> </ul>	رئيس الجمهورية، الحكومة، محكمة تدقيق الحسابات، وزارة العدل	طويل
ثالثاً- الصكوك الدولية والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان	ألف- تحسين التعاون مع هيئات المعاهدات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛</li> <li>• الشروع في عملية التصديق على</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أحيل مشروع قانون يميز التصديق على البروتوكول الثاني إلى الجمعية الوطنية؛</li> <li>• لا تزال الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين تنتظر التصديق عليها؛</li> </ul>	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة العدل، وزارة	متوسط
١- التصديق (٧٦-١ و ٧٦-٢) قيد التنفيذ ومن ٧٨-١ إلى ٧٨-٧ (١١)					

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم (فوري - متوسط - طويل دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية؛</li> <li>عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛</li> <li>عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛</li> <li>الشروع في عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛</li> <li>عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرى التصديق على اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥؛</li> <li>جرى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛</li> <li>البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص قيد التصديق عليه؛</li> <li>جرى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢.</li> </ul>	الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل	
٢- سحب التحفظات (من ٧٨-٨ إلى ٧٨-١٠ و ١٧ و ٣٢)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>استئناف النظر في رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الرغم من العقبات المرتبطة بالقيود الاجتماعية والثقافية؛</li> <li>إنشاء لجنة للنظر في سحب التحفظات في عام ٢٠١٤؛</li> <li>وضع خطة إعلامية ثلاثية السنوات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ من أجل النجاح في رفع التحفظات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عقدت لجنة النظر ثلاثية اجتماعات؛</li> <li>ستقيم النتائج والآثار بناء على مدى التقدم الذي يُحرز في تنفيذ هذه الخطة.</li> </ul>	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني	متوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
٣- إجراءات خاصة (من ٧٨-١٤ إلى ١٦-٧٨)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاتفاق على توجيه دعوة دائمة إلى جميع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة النيجر عام ٢٠١٢؛</li> <li>تنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل بشأن الإجراءات الخاصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق في عام ٢٠١٤؛</li> <li>مشاركة النيجر في تقديم تقرير المقررة الخاصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة السكان والتهوض بالمرأة وحماية الطفل	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
٤- التعاون مع هيئات المعاهدات (١٧-٧٦ و ١٨-٧٦ و ١٢-٧٨)		<ul style="list-style-type: none"> <li>استئناف الحوار التفاعلي مع مختلف هيئات المعاهدات.</li> <li>تقديم تقارير بشأن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الأول واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛</li> <li>عرض التقرير الدوري الجامع (للعام ٢٠٠٣-٢٠١٤) فيما يتعلق بتأسيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عام ٢٠١٥.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عرض التقرير المرحلي بشأن القضاء على التمييز العنصري، عام ٢٠١٥؛</li> <li>تقديم تقارير بشأن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الأول واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛</li> <li>عرض التقرير الدوري الجامع (للعام ٢٠٠٣-٢٠١٤) فيما يتعلق بتأسيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عام ٢٠١٥.</li> </ul>	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة السكان والتهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة التعليم، وزارة العدل	قصير ومتوسط
باء- المساعدة التقنية (٧٦-٣ إلى ٧٥ إلى ٧٧)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم عدد من أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون مع هيئات منظومة الأمم المتحدة؛</li> <li>قدمت كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نُظمت دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للقضاة والعناصر الفاعلة من منظمات المجتمع المدني، وقوات الدفاع والأمن، والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين؛</li> </ul>	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة العدل	طويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل دائم)
			<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية الدعم التقني للجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بإعداد التقارير.</li> <li>• وضع خطة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٢-٢٠١٥)؛</li> <li>• إعداد سبعة تقارير من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥؛</li> <li>• تعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقيهين في القانون من متطوعي الأمم المتحدة لمساعدة اللجنة المشتركة.</li> </ul>		
جيم - الآلية الوطنية لرصد وتنسيق تنفيذ الالتزامات الدولية (١٨-٧٦ و ١٣-٧٨ و ١٨)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد تقارير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل؛</li> <li>• فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن السكان الأصليين، لا يعترف النيجر بوجود شعوب أصلية وإنما بوجود شعوب ذات أقلية؛</li> <li>• إنشاء شعبة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس في عام ٢٠١١.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقدم تقارير اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة إلى هيئتي المعاهدتين في آب/أغسطس ٢٠١٥؛</li> <li>• أعدت اللجنة المشتركة عشرة تقارير: عُرضت منها ثلاثة تقارير، وأحيلت خمسة، وبقي تقريران منها معلقين؛</li> <li>• أعدت وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل مجموعة من النصوص القانونية بشأن المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان، اعتمدت عام ٢٠١٢.</li> </ul>	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة العدل، اللجنة المشتركة بين الوزارات	متوسط وطويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية					
ألف- الحق في الحياة والسلامة البدنية					
١- عقوبة الإعدام (٧٦-٢١) ومن ٢١-٧٨ إلى ٢٣ و ٢٥ (٢٨)	قيد التنفيذ	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثانياً-باء-٤.	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثانياً-باء-٤.	وزارة العدل، المحكمة الدستورية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، رئاسة جمهورية النيجر	متوسط
٢- حماية الأسرة والزواج (٧٨-٣٢)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكفل المواد ٢١ إلى ٢٤ من الدستور الحق في حماية الأسرة؛</li> <li>تحدد المادة ١٤٤ من القانون المدني سن الزواج؛</li> <li>يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثالثاً-جيم.</li> </ul>	عقد منتدى "المرأة والأسرة ومنظومة القسيم في النيجر"، في عام ٢٠١٣، وتناول مواضيع من بينها الأزمات التي تواجه الأسر ودور المرأة في إدارة المنازعات، والالتزام بمكافحة العنف المنزلي وما شابه ذلك.	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العدل، منظمات المجتمع المدني، منظمات غير حكومية	متوسط
٣- تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (من ٧٦-٢٧ إلى ٣١)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>تتناول المواد ٢٣٢-١ إلى ٢٣٢-٣ من قانون العقوبات جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعاقب عليها؛</li> <li>تنظيم حملات دعوة في أوساط الزعماء التقليديين والدينيين في منطقتي تيرا وساي (وهما المنطقتان الأكثر تضرراً من هذه الممارسة) عن الصحة الإنجابية وتشويه الأعضاء التناسلية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>بوشرت ٢٧٩ ملاحقة قضائية ضد مرتكبي اعتداءات وأشكال أخرى من العنف الجنسي في عام ٢٠١٤؛</li> <li>أدينست، عام ٢٠١١، إحدى ممتهنتات الحتان لختانها سبع طفلات كانت أعمارهن تتراوح ما بين ٢٣ يوماً وستين؛</li> <li>جرت توعية ٢٢٢ مراهقاً، تتراوح أعمارهم ما بين عشر سنوات و ١٤ سنة، من المنتهقين بالمدارس</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة الصحة العامة، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل	الأمدين القصير والمتوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		للإناث وحقوق الإنسان؛	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)		
		• تنظيم حملات توعية بغيّة توجيه ممتهنتات الختان إلى مهن أخرى؛	وغير الملتهقين بها، من ١٧ قرية تقع في منطقة ساي و ٢٠ قرية تقع في منطقة تيرا، حول الصحة الإنجابية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحقوق الإنسان؛		
		• تدريب مذييعي الإذاعات المحلية في تيرا وساي حول الصحة الإنجابية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحقوق الإنسان.	• توعية ٦٤ من الزعماء التقليديين والقادة الدينيين بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.		
باء- المساواة وعدم التمييز					
١- المساواة بين الرجل والمرأة (١٩-٧٦)	قيد التنفيذ	• يكرّس الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين؛	قد ارتفع معدل الموظفين في الخدمة المدنية من ٦٦,٣٠ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٣٣,٥٠ في المائة عام ٢٠١٣.	وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العمالة والعمل والضمان الاجتماعي	قصير ومتوسط
		• الحق في العمل: مبدأ المساواة في الأهلية للحصول على الوظائف في القطاعين العام والخاص مكرّس بموجب قانون الخدمة المدنية العامة وقانون العمل. ويستتبع أيُّ فعل من أفعال التمييز في هذا الصدد إلغاء التعيين دون المساس بالعقوبات التأديبية، بل وحتى الجنائية إن اقتضت الحاجة.			
٢- المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠-٧٦)		• يتّبع النيجر سياسة وطنية للحماية الاجتماعية منذ عام ٢٠١١؛	• وقد سلمت ٦٥٠ شهادة لأشخاص من ذوي الإعاقة يقطنون في نيامي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة الصحة العامة، وزارة العدل، وزارة التوظيف والعمل	قصير ومتوسط
		• تقدّم هذه السياسة تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة لتكاليف الرعاية الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق الصحة العامة؛	• ووظف ٣٠٠ متخرج من ذوي الإعاقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤؛		



التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من المساعدة القانونية والقضائية المجانية؛</li> <li>• يضمن قانون الخدمة المدنية العامة حصّة نسبتها ٥ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تعيينات الموظفين.</li> <li>• يفرض قانون العمل لعام ٢٠١٢ على جميع أصحاب العمل بأن يخصصوا على الأقل ٥ في المائة من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة؛</li> <li>• يدعم النظام التعليمي الأطفال ذوي الإعاقة عبر صيغ ثلاث: <ul style="list-style-type: none"> <li>(أ) المدارس المتخصصة التي تستضيف الأطفال ذوي الإعاقة ذاتها (الصم والمكفوفون) التي يقضي الأطفال فيها مرحلة التعليم الابتدائي كاملة؛</li> <li>(ب) المدارس النظامية ذات الصفوف الداجمة التي تستضيف الأطفال ذوي الإعاقات الحسية في صف خاص لمدة أربع سنوات، ليدمجوا في مستوى الثالث ابتدائي في صف عادي؛</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وافتتحت ٤ مدارس متخصصة؛</li> <li>• و٢٦ صف شامل؛</li> <li>• والتحق ٣٢٦ ٨ طفل من ذوي الإعاقة بالمدارس، منهم ٤٣٨ من الصم و ٢٤٠ من المكفوفين.</li> </ul>	والضمان الاجتماعي، وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري	

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
جيم- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٣-٧٦ و ٢٩-٧٨)	قيد التنفيذ	(ج) المدارس الشاملة للجميع التي يبدأ فيها الأطفال ذوو الإعاقة ومن يُسمون أطفالاً "عماديين" دراستهم معاً منذ المرحلة التمهيديّة.	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثانياً-جيم-٢.	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، وزارة العدل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية	قصير ومتوسط
دال- الاتجار بالبشر والرق والممارسات الشبيهة به (من ٢٦-٣٧ إلى ٤١ و ٤٦)	قيد التنفيذ	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثانياً-باء-٢ و ٣.	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصل ثانياً-باء-٢ و ٣.	وزارة العدل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية	متوسط وطويل
هاء- حرية الرأي والتعبير (من ٧٦-٥٨ إلى ٦٠)	قيد التنفيذ	كرست المادة ٣٠ من الدستور حرية الرأي والتعبير؛ نظم القرار الصادر عام ٢٠١٠ حرية الصحافة وألغى تجريم مخالفات الصحافة؛ تأسيس المجلس الأعلى للإعلام؛	أحرز النيجر عام ٢٠١٤ المرتبة ٤٧ من بين ١٨٠ بلداً، واحتل المرتبة السابعة على مستوى أفريقيا والثانية على مستوى بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية؛ تطورت وسائط الإعلام على الإنترنت نفي السنوات الأخيرة؛	وزارة العدل، وزارة الإعلام والعلاقات مع المؤسسات، المجلس الأعلى للإعلام،	قصير ومتوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• توقيع إعلان تبيل ماونتن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛</li> <li>• تكاثر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحافة المطبوعة؛</li> <li>• أنشأ الصحفيون المرصد الوطني المستقل لوسائل الإعلام للأخلاقيات وقواعد السلوك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لم يسجن أي صحفي منذ عام ٢٠١١؛</li> <li>• شددت دفعات منتظمة لصندوق دعم الصحافة وارتفعت مقدراته بنسبة ٢٥ في المائة عام ٢٠١٥؛</li> <li>• بحلول عام ٢٠١٥: بلغ عدد محطات التلفزيون ١٤ محطة منها محطات عامتان وبقاقتان تجاريتان و٤٩ إذاعة خاصة و١٣٤ إذاعة محلية وما يزيد على ٥٠ سنداً خاصاً.</li> </ul>		
واو - حرية التجمع وتكوين الجمعيات (٧٦-٦١)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكسّر المادتان ٣٢ و ٣٤ من الدستور حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛</li> <li>• يضمن قانون العمل لعام ٢٠١٢ للعاملين في القطاعين العام والخاص حرية تكوين الجمعيات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعقد الاتحادات والنقابات اجتماعاتها بحرية، حتى في الأماكن العامة؛</li> <li>• من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، تم الترخيص لـ ٥٨٥ منظمة غير حكومية و ٣٢٠ جمعية وثمانية أحزاب سياسية بالقيام بأنشطتها؛</li> <li>• بحلول عام ٢٠١٥، كانت قد سُجلت ٢٢٠٠ جمعية وجمعيات؛ و ١٥٥٧ منظمة غير حكومية؛ و ٧٩ حزباً سياسياً؛ و ١٣ اتحاداً نقابياً وهيئة لتنسيق نقابات غير منتسبة، تضم أكثر من ٢٥٠ نقابة.</li> </ul>	وزارة العدل، وزارة الإعلام والعلاقات مع المؤسسات، المجلس الأعلى للإعلام، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية	قصير ومتوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
زاي- المشاركة في إدارة الشؤون العامة (٧٦-٦٣)	توصية أُجريت	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحدد المادة ١٠ من الدستور إطار ممارسة الحق في تلك المشاركة وتركت للقانون أمر تحديد شروطها؛</li> <li>• قانون الانتخابات؛</li> <li>• ميثاق الأحزاب السياسية؛</li> <li>• قانون الحصص.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فيما يتعلق بالتكليفات الانتخابية: انتُخبت، في مجالس المدن، ١٧ مستشارة من بين ١٠٤ مستشارين في المجموع؛ وفي المجالس الإقليمية انتُخبت ٣٦ مستشارة من أصل ٢٦٠ مستشاراً؛ وهناك ثماني رئيسات بلديات من أصل ٢٧٠ رئيس بلدية؛ و ١٥ نائبة برلمانية من أصل ١١٣ نائباً برلمانياً؛</li> <li>• فيما يخص الموظفين المعيّنين: ترأس المحكمة الدستورية ومحكمة العدل العليا قاضيتان؛ وعلى مستوى الحكومة، هناك سبع وزيرات من أصل ٣١ وزيراً؛</li> <li>• يراعى المنظور الجنساني في ٥٢ خطة من خطط تنمية المجتمعات المحلية.</li> </ul>	وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، المحكمة الدستورية	فوري وقصير
خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية					
ألف- الغذاء والماء (٧٦-٦٧ و٦٨)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكريس الدستور (المادة ١٢) للحق في الغذاء والماء؛</li> <li>• الأمر الصادر في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المتضمن قانون المياه؛</li> <li>• اعتماد النيجر، عام ٢٠١٢، لمبادرة نون ٣ "نحن النيجريون نطعم النيجريين" التي تهدف إلى وقاية سكان النيجر من الجوع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• زرع: ٧٨ ٩٢١,٤٢٢ طن من بذور متنوعة، و ٦٢ مليون شتلة من المنيهوت والبطاطا الحلوة؛</li> <li>• واستخدام ٣٤ ٠٠١,٥ طن من الأسمدة، و ١٨٧ ٨٩٥ لتر من مبيدات الحشرات و ٤٩٠ ٠٠٠ كيس من مبيدات الفطر و ٦٢٤ ٤</li> </ul>	رئيس الجمهورية، وزارة الزراعة، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة المياه والصرف الصحي، وزارة العمالة والعمل والضمان الاجتماعي	دائم

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل دائم)
		بما يكفل لهم شروط المشاركة الكاملة في الإنتاج الوطني وزيادة دخلهم.	جهاز من علاجات الصحة النباتية؛		
		• تخصيص حصة ضخمة من الميزانية على مدى السنوات الأربع الماضية؛	• إنشاء ٨٨ مخزناً و ٢١٨ مركز إمداد بالمدخلات والمعدات الزراعية وثمانية مراكز لتسويق البصل و ٣٣٤ مخزناً لإعطاء ضمانات و ١٢٠٧ بنوك للحبوب تحتوي على ١٧ ٧٧٨ طن من الحبوب؛		
		• وجود برنامج لتحقيق الأمن الغذائي قائم على عنصر الأمن الغذائي والتغذوي في خطة الطوارئ الوطنية، الذي يهدف إلى الحد من أثر الأزمات الغذائية والتغذوية على السكان؛	• تشييد ٢٠ سداً للري الزراعي و ٥١ حاجزاً لتوزيع المياه واستصلاح ٩٢ مستنقاعاً؛		
		• تنفيذ الخطط السنوية لمساندة الفئات الضعيفة بدعم من المجتمع الدولي؛	• في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغت نسبة الوصول إلى المياه في المناطق الريفية ٧٧,١ في المائة؛		
		• اعتماد البرنامج الوطني للإمداد بالماء الصالح للشرب وللصرف الصحي (٢٠١١-٢٠١٥)؛	• في المناطق الحضرية، تجاوزت نسبة الوصول إلى المياه تلك المحددة لهذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ بلغت ٨٨,٨٥ في المائة.		
		• اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمياه المراعي، لعام ٢٠١٤.			
باء- مكافحة الفقر (من ٧٦-٦٤ إلى ٦٦)	قيد التنفيذ	اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ المراد بها تسريع وتيرة النمو وتحسين ظروف عيش السكان.	أدى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة قدرها ١٠,٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢.	وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتنمية المجتمعات المحلية،	طويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
جيم - الحق في التعليم (من ٧٦ - ٧١ إلى ٧٤)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>اعتماد البرنامج القطاعي للتعليم والتدريب للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠؛</li> <li>تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة (النيجر/٢٠٣٥) وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛</li> <li>توظيف مدرسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛</li> <li>رفع عدد المدرسين عبر توقيع العقود؛</li> <li>إنشاء مطاعم مدرسية داخل المدارس؛</li> <li>وضع استراتيجية لكي تلتحق البنات بالمدارس،</li> <li>التوعية والتواصل بشأن التحاق البنات بالمدارس، واستحداث تدابير لتحفيز التحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها؛</li> <li>زيادة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم؛</li> <li>تحسين التوجيه التربوي؛</li> <li>زيادة الهياكل الأساسية؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توظيف ٣٨٢ ٨ مدرساً في مرحلة التعليم الابتدائي و٩١٨ ١ مدرساً في التعليم الثانوي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤؛</li> <li>توقيع عقود ١٥٠٠٠ مدرس جديد في التعليم الابتدائي و ٢٠٠ ٥ مدرس للتعليم الثانوي؛</li> <li>إنشاء ٥٤٩ مطعماً مدرسياً في المدارس الابتدائية عام ٢٠١٣، و ٦٢ مطعماً في المدارس الإعدادية الريفية في مناطق الرحل في عام ٢٠١٢؛</li> <li>تدريب ٤١٦ ١٢ معلماً للتعليم الابتدائي عبر دورات أو حلقات عمل نظمتها وحدات التوجيه التربوي؛</li> <li>تلقى ٣١ من مفتشي التعليم الابتدائي و١٣١ من مستشاري التوجيه التربوي تدريباً في مدرسة المعلمين العليا؛</li> <li>وبني ٦٦٥ ٦ من قاعات الدرس بناءً دائماً في التعليم الابتدائي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤.</li> </ul>	وزارة التربية الوطنية، وزارة الاقتصاد والمالية، الشركاء التقنيون والماليون	طويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
دال - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها (٧٦- ١١ و ١٤)	قيد التنفيذ	تشكل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الهدف العام المتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل سكان البلد. ويرجى الرجوع إلى الفصل خامساً-ألف، والفصل خامساً-جيم	يُرجى الرجوع إلى الفصل خامساً-ألف وخامساً-جيم	وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتنمية المجتمعات المحلية، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج	قصير
سادساً- حقوق فئات معينة ألف- حقوق المرأة					
١- الحصول على خدمات الرعاية الصحية والعلاج (٧٦-٦٩)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>اعتماد خطة التنمية الصحية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥؛</li> <li>زيادة الهياكل الأساسية؛</li> <li>زيادة عدد عمال الرعاية الصحية؛</li> <li>استئناف الخدمات الجراحية المتنقلة عام ٢٠١٤؛</li> <li>إنشاء لجنة مخصصة لضمان استدامة تقديم الرعاية الصحية المجانية للنساء؛</li> <li>تنفيذ إصلاحات من أجل تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية والعلاج المتوفرة للنساء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تشديد ١٥ مركزاً متكاملماً للخدمات الصحية، وعشرة صناديق صحية و٣٨ مستشفى توليد بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥؛</li> <li>توظيف ٥٣٦ طبيباً وصديقاً وجراحاً وطبيب أسنان، و ١٨٧٤ مسعفاً وعشر قابلات نيجيريات من متطوعات الأمم المتحدة، وعشرة أطباء دوليين من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٢٩٠ أخصائياً آخر من أخصائيي الصحة بعقود في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥؛</li> </ul>	وزارة الصحة العامة، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتنمية المجتمعات المحلية، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج	قصير ومتوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>والأطفال في المناطق الريفية وزيادة تيسيرها لهم عن طريق:</li> <li>• حملات الاستشارات الطبية المتنقلة؛</li> <li>• حملات التوعية والتثقيف التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء، من أجل القضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات الضارة الأخرى؛</li> <li>• تنفيذ استراتيجيات جديدة على صعيد المجتمعات المحلية من أجل تعزيز قدرات المرافق الصحية على التدخل ومراجعة حزمة الحد الأدنى من أنشطة صناديق الصحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أربع مهمات جراحة متنقلة أتاحت إجراء عمليات جراحية لـ ٦٩٣ مريضاً، وتقديم ٢٠٢٨ استشارة جراحية و ٩٧٠ استشارة متعلقة بأمراض النساء؛</li> <li>• مهمتان متنقلتان لجراحة الأسنان أتاحتا معالجة ٢٠٨٦ شخصاً؛</li> <li>• تشغيل سبعة مراكز لصحة الأم والطفل في مختلف المناطق؛</li> <li>• إنشاء ١٠٣٦ مدرسة من "مدارس الأزواج"<sup>(١)</sup> في مناطق زيندر ومارادي ودوسو وتاهوا وتيلابيري.</li> </ul>		
٢- المشاركة في إدارة الشؤون العامة (٧٦-٦٢ و ٧٦-٦٩)	قيد التنفيذ	انظر الرد في الفصل رابعاً-زاي	انظر الرد في الفصل رابعاً-زاي	وزارة السكان والنهوض بالمرأة، وحماية الطفل، المحكمة الدستورية، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج	قصير ومتوسط

(١) تهدف "مدارس الأزواج" إلى توعية الأزواج بأهمية الرعاية الصحية الإنجابية.



التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
٣- المساواة بين الجنسين (٧٨-٢٠ و ١٩)	قيد التنفيذ	فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يرجى الرجوع إلى الفصل رابعاً-باء-١.	يرجى الرجوع إلى الفصل رابعاً-باء-١.	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العدل، وزارة الداخلية والأمن العام وتحقيق اللامركزية والشؤون العرفية والدينية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، منظمات المجتمع المدني	متوسط وطويل
٤- العنف ضد المرأة (٧٦-٣٢ و ٣٣)	قيد التنفيذ	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصلين ثانياً-دال-٢، ورابعاً-ألف-٣.	ويرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصلين ثانياً-دال-٢، ورابعاً-ألف-٣.		
٥- الحق في الصحة (٧٦-٧٠)	قيد التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنص المادة ١٢ من الدستور على الحق في الصحة؛</li> <li>• قانون الصحة العامة؛</li> <li>• قانون الصحة الإنجابية؛</li> <li>• قانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به ومراقبته؛</li> <li>• الرعاية الصحية الجمانية للأطفال دون الخامسة وللنساء، وخاصة الاستشارات السابقة للولادة وعمليات الولادة القيصرية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خفض معدل الوفيات النفاسية من ٦٤٨ وفاة لكل ١٠٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٦، إلى ٥٥٤ وفاة لكل ١٠٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠، ومن ثم إلى ٥٣٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢؛</li> <li>• خفض معدل وفيات الرضع من ٦٣,٢ في عام ٢٠١٠ إلى ٥١ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠١٢؛</li> </ul>	وزارة الصحة العامة، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة الاقتصاد والمالية	قصير ومتوسط

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمم المتحدة (فوري - متوسط - طويل دائم)
		وتنظيم الأسرة والكشف والعلاج المجانين لأنواع السرطان التي تصيب النساء وناسور الولادة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.	• خفض معدل وفيات الرضع والأطفال من ١٣٠,٥ في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٧ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠١٢؛ • خفض معدل وفيات المواليد من ٣٣ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤ لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠١٢.		
باء- حقوق الطفل					
١- الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والسخرة (٧٦-٣٤ و٧٦-٣٥ و٥١ و٥٢)	قيد التنفيذ	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصول ثانياً-باء-٢ و٣، وثانياً-دال-٢، ورابعاً-ألف-٢ و٣. • إنشاء اللجنة الوطنية لتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص والوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عام ٢٠١٢؛ • يجرم قانون العمل عمل الأطفال تنفيذاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢؛ • اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ وبروتوكولها لعام ٢٠١٤؛ • اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥	يرجى الرجوع إلى الإجابات المقدمة في الفصول ثانياً-باء-٢ و٣، وثانياً- دال-٢، ورابعاً-ألف-٢ و٣.	وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العمالة والعمل والضمان الاجتماعي، وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون البيجيين في الخارج	متوسط وطويل

التوصيات	حالة التنفيذ	الإجراءات المتخذة أو المقترحة	مؤشرات رصد تنفيذ التدابير (النتائج)	المؤسسات المسؤولة	الأمد (فوري - متوسط - طويل - دائم)
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق مشروع مكافحة السخرة والتمييز؛</li> <li>• اعتماد القانون المتعلق بتهريب المهاجرين، في عام ٢٠١٥.</li> </ul>			
٢- عقوبة الإعدام (٧٦-٢٢)	توصية أُجريت	تمنع المادة ٢٩ من القانون المتعلق بالولاية القضائية على الأحداث، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تطبيق عقوبة الإعدام على حدث.	لم يصدر أي حكم إعدام في حق حدث.	وزارة العدل	فوري وقصير
٣- خطة العمل الوطنية (٧٦-٥٣)	قيد التنفيذ	إعداد خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال	ستتقّم النتائج والآثار على أساس التقدم الذي يُحرز في تنفيذ هذه الخطة.	وزارة العمالة والعمل والضمان الاجتماعي، وزارة السكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل، وزارة العدل	قصير ومتوسط
١-٧٩ و ٢	توصية أُجريت	يؤكد النيجر مجدداً موقفه من هاتين التوصيتين المبينّين في الفقرتين ٧٩ و ٨٠ من الوثيقة A/HRC/17/15.			

## سابعاً- مساهمة المجتمع الدولي والإقليمي في متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

٤١- انتفع النيجر، في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من دعم المجتمع الدولي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) وهو دعم تجسّد في إنشاء لجنة الخبراء المشتركة بين الوزارات التي ساهمت في إعداد خطة العمل لتنفيذ التوصيات وإعداد تقرير في منتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بدورهم في إعداد هذا التقرير.

## ثامناً- الإنجازات وأفضل الممارسات

- ٤٢- في ما يتعلق بالإنجازات وأفضل الممارسات، يمكن ذكر ما يلي:
- إنشاء جميع المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس؛
  - تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛
  - التكريس الدستوري لحظر الرق والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
  - إلغاء تجريم مخالقات الصحافة، وزيادة الدعم المالي لصندوق دعم الصحافة المطبوعة؛
  - القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بمنح الجنسية للزوج؛
  - زيادة تسجيل المواليد ولا سيما في المناطق الريفية من خلال إنشاء محاكم متنقلة لإصدار شهادات الولادة؛
  - تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة فئات بعينها؛
  - تأسيس مطاعم مدرسية لتشجيع التحاق البنات بالمدارس الابتدائية؛
  - إنشاء "مدارس الأزواج"؛
  - مباشرة أنشطة استصلاح الأراضي المتدهورة بهدف مكافحة التصحر والفقر على حد سواء؛
  - إدارة تنقل الرعاية؛
  - الامتثال لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية؛

- إنشاء الشبكة البرلمانية من أجل الشفافية في الصناعات الاستخراجية؛
- وضع وتنفيذ برنامج لإدماج تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية وفي مراكز التدريب المهني؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تكلف خصيصاً بصياغة التقارير التي تقدّم إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل.

## تاسعاً- الصعوبات والمعوقات

- ٤٣- في ما يتعلق بالصعوبات والمعوقات، يمكن ذكر ما يلي:
- عبء الديون الخارجية على برامج الاستثمار؛
  - بروز مصادر جديدة لانعدام الأمن في النيجر والبلدان المجاورة؛
  - العوامل الاجتماعية والثقافية التي تجعل من الصعب رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - تكرار الأزمات الغذائية؛
  - تسارع وتيرة التصحر وإرمال نهر النيجر.

## عاشراً- التجاوزات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

- ٤٤- لقد أسفرت المواجهات بين جماعة بوكو حرام الإرهابية وقوات الدفاع والأمن النيجرية، منذ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. إذ كانت حصيلة الهجوم على كارامغا في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مقتل ٤٦ جندياً و٢٨ مدنياً، إضافة إلى فقدان ٣٢ جندياً وجرح تسعة آخرين. وفي أعقاب هجمات بوكو حرام في الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ عدد الوفيات التي سجّلها مستشفى ديفا ١٤٠ ضحية في المجموع منهم ٤٣ امرأة و٩٧ رجلاً من المدنيين.
- ٤٥- وبلغ عدد العائدين واللاجئين على حد سواء ١٥٠ ألف شخص؛ وارتفع هذا الرقم إلى ١٧٠ ألف شخص في أعقاب الهجوم على كارامغا الذي قررت الحكومة بعده إجلاء جزر بحيرة تشاد لأسباب أمنية. وأدى هذا القرار إلى تدفق سكان الجزر بكثافة نحو بلدات إنغيمي وبوسو وديفا. بيد أن الحالة قد تحسنت تدريجياً نتيجة التدابير التي اتخذتها الحكومة.

## حادي عشر - الأولويات والمبادرات والالتزامات

٤٦ - تتمثل أولويات النيجر ومبادراته والتزاماته، في ضوء التحديات التي يواجهها البلد، فيما يلي:

- التصدي بجزم لهجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية؛
- تكثيف حملات التوعية العامة في مجال حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً من أجل رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد قانون الأحوال الشخصية؛
- توسيع نطاق تدريس حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم؛
- تكثيف حملات إذكاء الوعي وتدريب النساء على المهارات القيادية؛
- مواصلة الجهود من أجل إلغاء عقوبة الإعدام؛
- مواصلة تنفيذ مبادرة نون ٣ "نحن النيجريون نطعم النيجريين" لضمان إعمال الحق في الغذاء؛
- إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الاتجار بالبشر؛
- تسريع عملية إنشاء هيئة متخصصة لإدارة السجون وأمنها؛
- مواصلة الاستثمار في قطاع المياه بهدف تعزيز وصول كل المواطنين إليه؛
- مواصلة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف مكافحة الفقر بفعالية؛
- مواصلة الجهود في مجالي حماية البيئة ومكافحة التصحر؛
- تعزيز قدرة السكان على تحمّل آثار تغير المناخ؛
- مواصلة تعزيز وحماية حقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مواصلة بذل الجهود لمكافحة الفساد؛
- استدراك التأخير في إعداد التقارير وتقديمها إلى هيئات المعاهدات.

## ثاني عشر - التطلعات في مجال تعزيز القدرات والمساعدة التقنية

٤٧ - ينبغي أن تتجلى هذه النقطة في اتخاذ الإجراءات التالية:

- الدعم التقني في التصدي لهجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية؛
- المساعدة التقنية من أجل إقامة نظام زراعي حديث؛
- الدعم التقني لإنشاء هيئة متخصصة في إدارة السجون وأمنها؛

- إرسال مستشار في مجال حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف دعم اللجنة المشتركة بين الوزارات في إعداد التقارير.

## الخاتمة

٤٨- في نهاية هذا التقرير الذي يعرض تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي صدرت عقب اجتياز النيجر الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، يتضح أن الدولة بذلت جهوداً لافتة بغية تنفيذ التوصيات المقبولة والالتزامات الطوعية. وتتجلى رغبة الحكومة في تنفيذ التوصيات فيما اتخذته من تدابير وإجراءات سواء فيما يخص الإطار القانوني والمؤسسي أو فيما يخص تمتع المواطنين بمختلف الحقوق والحريات المخولة لهم.

٤٩- وقد صدق النيجر بالفعل، منذ عام ٢٠١١، على عدد من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعزز تشريعاته المحلية لحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتمثل بنيته المؤسسية لمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

٥٠- ويتبين من تحليل حالة الحقوق المدنية والسياسية على أرض الواقع أن تقدماً كبيراً قد أُحرزَ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ بإلغاء تجريم مخالفات الصحافة وتحسين الوصول إلى العدالة ومكافحة الرق والاتجار بالأشخاص.

٥١- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يبرز بشكل رئيسي التزام السلطات بإيجاد حلول دائمة لانعدام الأمن الغذائي عبر تنفيذ سياسات واستراتيجيات تتوخى بلوغ هذا الهدف.

٥٢- أما بالنسبة للحقوق المحددة، فقد أتاح اعتماد مختلف التدابير التشريعية والإدارية والسياسات الجديدة إحراز تقدم ملحوظ مقارنةً بما كانت عليه حالها عام ٢٠١٠. ويبرز بالأساس تحسّن الإطار القانوني المتعلق بحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتزام الحكومة بتعزيز حقوق المرأة.

٥٣- ورغم كل الجهود التي بذلت في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية وحقوق المرأة. وتتمثل أكبر التحديات التي تواجه البلد في هجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية والأزمات الغذائية المتكررة ورفع التحفظات على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واعتماد قانون الأحوال الشخصية وإلغاء عقوبة الإعدام.

٥٤- وإذ يدرك النيجر هذه التحديات، فإنه ملتزم، بدعم من شركائه، بوضع مبادرات ملموسة تسهم بما لا يدع مجالاً للشك في أعمال حقوق الإنسان فعلياً. وستبقى دولة النيجر في نهاية الأمر ملتزمة بالمضي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.